



دور العولمة في نمو الاقتصاد الكويتي (دراسة تحليلية عن التعاون الكويتي الصيني وازمة كورونا)

الدكتور علي عماد محمد ازهر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – المملكة الأردنية

Email: lokclokcy@gmail.com

الملخص:

تناولت هذه الدراسة تأثير ظاهرة العولمة الإقتصادية على اقتصاديات العالم وللوصول الى الهدف تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول بالإضافة الى الاستنتاجات والتوصيات والخاتمة حيث يناقش الفصل الاول الإطار التحليلي النظري للعولمة وأثرها على اقتصاد دول العالم والفصل الثاني تركز على العلاقات الدولية بين الكويت والصين من حيث النشأة وحجم التبادل الجاري وازمة جائحة كورونا وتطرقنا واخيرا في الفصل الثالث عن المخاطر والمعوقات في العولمة

الكلمات المفتاحية: العولمة، النمو، الاقتصاد، كورونا، التعاون، الكويت، الصين

Abstract:

This study dealt with the effect of the phenomenon of economic globalization on world economies and to reach the goal the research was divided into three chapters in addition to conclusions and recommendations and a conclusion where the first chapter discusses the theoretical analytical framework of globalization and its impact on the economy of the world countries and the second chapter focuses on international relations between Kuwait and China in terms of origin and size The ongoing exchange and the Corona pandemic crisis. Finally, in Chapter Three, we touched on the risks and obstacles in globalization.

Key words: globalization, growth, economy, Corona, cooperation, Kuwait, China



المقدمة

يشهد العالم اليوم في كل أجزائه وفي مختلف الميادين الحيوية العديد من المستجدات والمتغيرات والتي لم يسبق للعالم أن عرفها بصورتها الحالية. ولعل أهم تلك المستجدات وأبرزها على الساحة العالمية هي ظاهرة العولمة هذه الظاهرة حديثة المفهوم عريقة الجذور والتي أصبحت محط أنظار الجميع لما تشكله في حياة الأمم والشعوب من تحديات اقتصادية وسياسية وثقافية وتربوية. الخ. والتي انعكست آثارها الإيجابية والسلبية في مختلف جوانب حياتنا اليومية. وبما أن ظاهرة العولمة أصبحت حتمية تاريخية تفرض نفسها على الأمم والشعوب خاصة منها السائرة في طريق النم، فرض هذا الواقع على هذه الدول أن تراجع استراتيجيتها وإنجازاتها المرحلية وتغيير وتطور نظمها المحلية مع ما يتلاءم مع النظام العالمي الجديد. أن التغيرات الدولية السريعة فرضت على هذه الشعوب إدخال إصلاحات عميقة وجذرية في مختلف الميادين تماشياً مع ظاهرة العولمة، بما فيها النظام التربوي. ولا شك أن التعليم مسؤول عن المشاركة في الجهود التنموية وتسريع معدلاتها وإعداد الإطارات والكفاءات اللازمة لجميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية... الخ. ولعل ابرر ما تواجهه الكويت خلال الألفية الثالثة كبقية الدول العربية الأخرى تحديات العولمة سواء من داخل هذه المجتمعات ذاتها أو خارجها، هذه التحديات التي تسعى إلى محو هويتها وخصوصيتها الثقافية وإسقاط الدول الوطنية ليحل محلها نظام عالمي ودولي جديد تقوده ثورة الاتصالات والإعلام. لذلك فقد سعت الكويت جاهدة إلى التكيف مع هذا التطور والتغيير الذي يشهده العالم ومحاولة إيجاد مكانة لها بين هذه الأمم المتقدمة من خلال مواكبة ظاهرة العولمة وتغيير أنظمتها الاقتصادية، السياسية، والتربوية خاصة من خلال سياسة الإصلاح التربوي الجديد الذي يشهده النظام التربوي في الكويت وقتنا الراهن، هذا النظام التربوي الذي يعكس طموحات الأمة ويكرس اختياراتها الثقافية والاجتماعية، ويسعى في حركية دائمة إلى إيجاد الصيغ الملائمة لتنشئة الأجيال لتنشئة اجتماعية، تجعل منهم مواطنين فاعلين قادرين على الاضطلاع بأدوارهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الوجه الأكمل. فحركية النظام التربوي تجد مصدرها في ضرورة التوفيق بين الثنائية القائمة بين ضرورة الحفاظ على التراث الثقافي الوطني والقيم الدينية والاجتماعية التي تميز المجتمع الكويتي عبر مسيرته التاريخية من جهة، واستشراف المستقبل بمستلزماته العلمية والتكنولوجية من جهة أخرى، لإعداد الأجيال إعداداً يجعل منهم مواطنين غيورين على هويتهم وقادرين على رفع التحديات المختلفة التي تفرضها العولمة.

اهداف البحث:

اهداف البحث تمثلت بالآتي:

١- مفهوم العولمة التحليل النظري

٢- التعاون الدولي بين الكويت والصين وازمة كورونا



٣- مخاطر العولمة

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة العولمة في معرفة حقيقة تأثير العولمة على مشكلة التعاون الدولي بصفة عامة ومشكلة التعاون الدولي وأثره على الاقتصاد الكويتي على وجه الخصوص. وعليه تتلخص مشكلة البحث بالسؤال الآتي: هل تؤثر مشكلة العولمة على التعاون بين الدول في جميع القطاعات.

دراسة البحث:

الفصل الأول الإطار التحليلي للعولمة:

أولاً: العولمة وتأثيراتها الاقتصادية

شارع استخدام لفظ العولمة Globalization في السنوات الأخيرة. وتظهر العولمة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا والاتصال وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج والصناعات وانتشار أسواق التمويل، دون اعتداد بالحدود السياسية للدول ذات السيادة

ومن هنا تم تعريف العولمة بأنها:

١- " نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم، والحدود الجغرافية والسياسية للقائمة في العالم ("طلال ابو غزالة"، اتفاقية التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني)".

وتعرف العولمة أيضا بأنها:

" القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية، التي ليس لها ولاء لأية دولية قومية".

وورد تعريف آخر للعولمة بأنها:

"حرية حركة السلع والخدمات الأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية. وللعولمة تجليات أو تأثيرات متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية. تظهر أساس في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية وفي تعمق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية بحكم ما نتج من آخر دورة لـ " الجات" وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وهذه التجليات الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات الدولية والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وغيره.



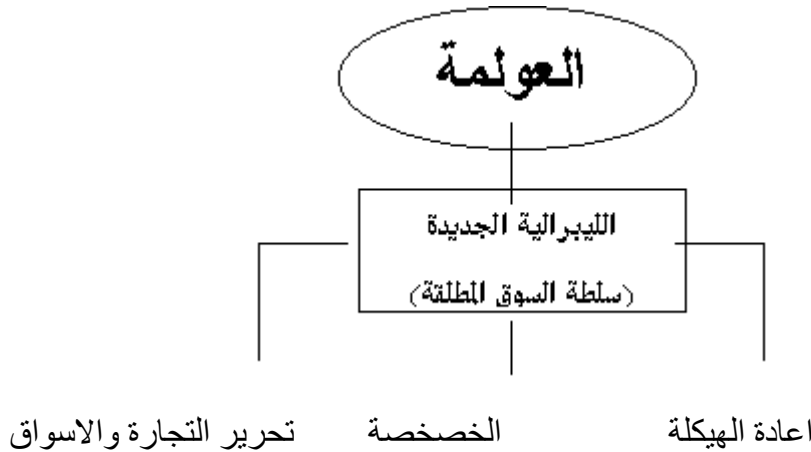
١- ومن جهة أخرى يوجد توصيفا لمدخل اقتصادي في معالجة مسألة العولمة فالعولمة من منظور اقتصادي بحث هي تعنى بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة الثقافات والتقنية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وتاليا خضوع العالم لقوى لأسواق العالمية ، مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة. وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسية ، وهذا تشكل الشركات الرأسمالية متعددة الجنسية العنصر الأساسي في مفهوم العولمة . وهذه الشركات ضخمة بحيث ان قيمة المبيعات السنوية لإحدهما تتجاوز الناتج المحلي الجمالي لعدد من الدول المتوسطة الحجم، ونظرا لحجم استثمارات هذه الشركات المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم ، فانه قادرة على الحد من سيادة هذه الدول . فإذا رغبت دول ما في تباع سياسات معنية تؤثر سلبا على أرباح أحد فروع هذه الشركات، قامت الشركة الأم بإغلاق الفروع (ونقلته) إلى مكان آخر . ومن هنا صارت العولمة تعني إلغاء الحدود الاقتصادية بين الوحدات السياسية التي يتكون منها العالم كل العالم ، و أصبحت تشير إلى حرية التجارة الدولية واقتصاد السوق، والمنافسة الخارجية والداخلية. وهنا بالذات أخذت العولمة تكتسب سمعة سيئة لأنها صارت تعنى تجاوز الخصوصيات الاقتصادية المحلية تعميم اقتصاد السوق، الذي هو قانون العمالة الاقتصادية في العالم ، ولذلك فان العولمة محاولة لصهر اقتصاديات مختلف البلدان في اقتصاد واحد. مما سبق يتضح بان الهدف الرئيسي للعولمة هو أن يتم إنشاء فضاءات اقتصادية إقليمية يتم عن طريقها الانتقال من الاقتصاد الدولية القائم على اقتصاديات متنافسة ومتمحور على الذات الاقتصاد الإقليمي كخطوة نحو الاقتصاد المعولم. وفي هذه النمط من الاقتصاديات تتراجع الخصوصية الوطنية لتحل محلها أهداف وغايات متمحورة حول الاقتصاد المعولم. وسوف يترتب على ذلك أحكام السيطرة على نظم الإنتاج والتصنيع والنظم التكنولوجية والمعلوماتية في الدول النامية والعربية فضلا عن أحكام هيمنتها على ثروات العرب وتسخيرها لما يحقق تقدم وزيادة رفاهية دول الشمال على حساب دول الجنوب ونتيجة لذلك سوف يبرز نظام إنتاجي إقليمي يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية أي الانتقال من الاقتصاديات العربية المتمحورة على الذات إلى نظم إنتاجية إقليمية ومعولمة في السوق الإقليمية وبالتالي يتم محاصرة التنمية العربية وتوجهاتها ودفع الاقتصاديات النامية والعربية لكي تتخلى عن خصوصيتها الوطنية ونماذجها التنموية المستقلة في مقابل ربطها بمزيد من روابط الاندماج التبعية بالسوق العالمية. وعليه ، فان عولمة الوحدات الإنتاجية وتعميق اندماجها في السوق العالمية سوف يسهل إدارتها إدارة اقتصادية مركزية من الخارج وبالتالي تفكيك القطاع العام وابعاد دور الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني.(طلال ابو غزالة ،" اتفاقية التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني ").

وعلى الرغم من ذلك، يبقى الجدل قائما فيما يتعلق بموضوع العولمة، حيث كثرت الآراء والاقتراحات متراوحة بين التأكيد الكلي للعولمة وضرورة تطبيقها على مختلف المستويات



والحذر المعتدل من انعكاساتها السلبية . والواقع إن هذا الموضوع يشكل التحدي الحقيقي الذي تواجهه الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص . فمع القناعة بالحاجة إلى المزيد من الانفتاح الاقتصادي والمصرفي العربي على العالم الخارجي، فإن أزمة الأسواق الناشئة شكلت درساً واضحاً يؤكد خطورة الإسراع في مواكبة العولمة دون توفير المقومات الأساسية التي تمكن الاقتصاديات العربية من استيعاب مختلف آثارها . ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي قد تنجم عن ذلك من جهة أخرى. حيث إن التأخير في مواكبة العولمة ربما يضعف الموقع التفاوضي لدى الدول العربية في المنظمات الدولية ويعيق قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ويؤخر في مسيرة انتقال التكنولوجيا إلى قطاعاتها الحيوية ويبطئ عملية التنمية بشكل عام.

الشكل ١ المرتكزات النظرية لعولمة الاقتصاد



المصدر: ورد في تشو مسكي، نعوم : قوى وآفاق، تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي، ترجمة ياسين الحاج صالح، دار الحصاد، دمشق ١٩٩٨ / ص ٦٢.

فأولاً هناك إعادة الهيكلة : أي تراجع الدولة عن التدخل في أحداث وحركة السوق. فالسوق بالقدر الممكن والواسع، والدولة بالقدر الضروري، السوق كثيرها، والدولة أو التخطيط قليله، إن لم يكن عدمه.

وثانياً هناك الخصخصة : إذ إن المؤسسات والشركات الحكومية لا تستطيع أن تستغل قوى السوق والتعامل بجدارة مع مفردات مثل : الربحية، والمرونة، والترشيد، والكفاءة الاقتصادية.

وهناك ثالثاً : الليبرالية وتحرير التجارة من كل القيود، بإطلاق حرية الأسواق والتبادل غير المقيد،



وإزالة جميع القيود لاعطاء شهادة ثقة مطلقة بالسوق. وهكذا، تعتبر العولمة أنّ هذا " الثالث المقدّس " هو الذي يجب أن يرسم اتجاهات السياسة الاقتصادية في كلّ مكان. مع أنّ التاريخ الاقتصادي يقدم حقائق مغايرة، لتلك التي تسوقها العولمة، من أنّ حرية التجارة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، أو أنّ الدول الكبرى تلجأ أو تتمسك بهذا المبدأ إلا لمكاسب ذاتية أو ظرفية، إذ يُجمع الاقتصادي العالمي " بايرونك " على أنه من العسير إيجاد حالة أخرى، تتناقض بينها الوقائع إلى هذه الدرجة مع النظرية السائدة، بقدر حالة المبدأ، الذي يقول : إنّ الأسواق الحرة هي التي كانت محركاً للنمو (ورد في نشو مسكي، نعوم : قوى وآفاق، تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي، ترجمة ياسين الحاج صالح، دار الحصاد، دمشق ١٩٩٨ / ص ٦٢).

ثانياً: التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة

شكلت ظاهرة قيام المنظمات والتكتلات الإقليمية سمة مميزة اتصف بها الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، واذ تعتبر هذه المنظمات والتكتلات أحد الأوجه المتقدمة للتعاون الاقتصادي بين الدول إلا ان معظمها لا يرقى الى اعتباره شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة في أدبيات الاقتصاد الكلاسيكي. ان الرغبة في تنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعسكري كليا او بضعها كان الدافع وراء إقامة مثل هذه التجمعات الإقليمية مستندة الى تماثل الخصائص العامة في أي من هذه الأوجه المختلفة ، وقد يكون الدافع هو الشعور بخاطر خارجي اقتصاديا كان او اجتماعيا او سياسيا او عسكريا يتهددها جميعها، او الدافعين معاص في بعض الأحيان (طلال ابو غزالة ، " اتفاقية التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني ").

واستهدفت التكتلات التجارية تعميق العلاقات التجارية فيما بين أعضائها، وفيما بينها وبين التكتلات الأخرى، وحماية مصالح الدول الأعضاء على المستويين القطري والعالمي ، وبغض النظر على الشكل الذي تتخذه هذه التكتلات فهي جميعا تتطلع الى توسيع وزيادة حجم السوق وما يؤول اليه ذلك من زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية وتوزيع الموارد ورفع قدرتها التنافسية وعليه فان التحديات التي فرضتها التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في اتساع الاتجاه نحو العولمة وتدويل الاقتصاد والاتصالات وسرعة المبادلات وتحرير التجارة سوف تخفف من السيادة الاقتصادية للدول لصالح التجمعات الإقليمية التي سمحت بإنشائها اتفاقية الجات ومنظمة التجارة الدولية واعطت من خلالها ميزات للدول الأعضاء في التجمع او التكتل دون الدول الأخرى. ولذلك يتجه العالم اليوم نحو الإقليمية التي أصبحت ينظر اليها كعلاج للمشكلات الاقتصادية الحرجة على المستوى الدولي وقد دعم هذه الاتجاه تعثر وانطلاق . أما التعثر فكان في دورة الاوروغواي التي فشلت في حسم بعض القضايا الحرجة بعد وقت طويل ، مثل قواعد حماية المنافسة ومنع الاحتكار والشراءات الحكومية وتوحيد قوانين الاستثمار والتجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من أمور ترك لمنظمة التجارة العالمية متابعتها. أما الانطلاق فهو يتمثل في جهود التعاون الإقليمي الأوروبي من نجاح باهر ومنتالي منذ عقد اتفاقية روما سنة ١٩٥٧ ،



وكذلك في تحول الولايات المتحدة الأمريكية عن توجهها التقليدي المحبذ لتحرير التجارة على الصعيد الدولي الى إنشائها مناطق للتجارة الحرة وفقا للاتفاقيات في هذا الشأن ، كذلك التي أبرمتها مع كندا والمكسيك سنة ١٩٩٢ (N.A.F.T.A) (طلال ابو غزالة ، " اتفاقية التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني ") .

ومن هنا نلاحظ ان النزعة نحو الإقليمية أصبحت واضحة جليا ومنتشرة في معظم بلدان العالم وكان هناك إعادة إحياء لأفكار ومقاربات الستينات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة بكل أصنافها السلعية والخدمية عالميا بإزالة العوائق الجمركية وغيرها ، فعلى سبيل المثال ، طورت السوق الأوروبية المشتركة لتكون الاتحاد الأوروبي ، و أعيد بعث السوق المشتركة لأمريكا (CACM) ، واتحاد ام جنوب شرقي آسيا (ASEAN) والسوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية (MERCOSUR) بين الأرجنتين والبرازيل والاوروغواي والبراغواي ولم تدخل منطقتنا العربية من بعض المحاولات فقد شهدت عددا من اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي التي ما تزال تفقد إلى الشمولية والتنفيذ الفعلي ، منها الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغربي الاقتصادي وغير من التكتلات الإقليمية العربية التي افتقدت إلى الاستمرارية او التعمق . غير ان القمم العربية المتتالية المنعقدة خلال السنوات الأخيرة فتحت الباب مجددا لاقامة منطقة تجارية حرة إقليمية عربية ، أعلن انه تغلب المصالح الاقتصادية على الدوافع السياسية على عكس ما كان التوجه الإقليمي العربي من قبل. فالعولمة والتحرر الاقتصادي هما الاتجاهات المترابطان والماضيان في تبديل الظروف وتشكيل السلوك الاقتصادي على مستوى الاعمال والتجارة في العالم ، كما اصبح اكثر التصاقا وتأثيرا بمسارات الاقتصاد القطري والإقليمي والعالمي بحيث اصبح نجاح وتقدم الدول والتكتلات يقاس بمدى المشاركة او الانخراط بمسارات هذين الاتجاهين. وتأتي أهمية التكتلات او الاتجاهات الاقتصادية وتعاضم دورها لتمثيل بعدا اقتصاديا هاما من أبعاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وليس يخفى على أحد أهمية التكتلات الاقتصادية والمزايا التي تحققها لأعضائها، ولذا فان الدول النامية ومنها الدول العربية في أحوج ما تكون الى تشكيل اتحادات ذات تكتلات اقتصادية تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الاقتصادية التي سوف يشهدها القرن الحادي والعشرين (طلال ابو غزالة ، " اتفاقية التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني ") .

مما سبق يتضح ان التكتلات الاقتصادية او السياسية تمر في مراحل عدة وتتخذ اشكالا عدة. فهناك الكثير من الدول التي دخلت في تكتلات اقتصادية ولم تتمكن من احراز النجاح المرجو فبقيت التكتلات محدودة ولم تتم بالشكل المطلوب، اما على الجانب الآخر فهناك تكتلات اقتصادية وصلت الى اعلى المستويات في فترات قياسية، وما تزال حتى اليوم تعمل جاهدة لتضييق الفجوة بين الدول الأعضاء فيها. ولا بد هنا من وقفة عند تعريف التكامل الذي يشير الى ان عملية سياسية واقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق فوائد مشتركة ومناسبة من خلال الاستغلال الأمثل المشترك للموارد الاقتصادية المتاحة لأعضاء الاتحاد الاقتصادي وذلك بغرض تحقيق درجة أكبر من التداخل بين هياكلها



الاقتصادية والاجتماعية وذلك بهدف تحقيق معدلات مرتفعو من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية. وهناك بعض المراحل التي تمر بها الاتحادات والتكتلات الاقتصادية حتى تصل الى مرحلة التكامل الاقتصادي الكامل حيث ان هناك بعض التكتلات او الاتحادات الاقتصادية التي لا تهدف أساسا الى تحقيق التكامل الاقتصادي الكامل او التكامل النقدي وانما قد تكفي بتحقيق مرحلة او مرحلتين وفيما يلي مراحل او أنواع التكامل الاقتصادي (طلال ابو غزالة، " اتفاقية التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني ").

٠١ نظام التجارة التفضيلي:

وهو اتفاق دولتين او أكثر على ان تكون هناك معاملة تفضيلية (تتمثل في إزالة بضع العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة سواء تجارة السلع او الخدمات مثل خفض معدلات التعرفة الجمركية او إلغاء نظام الحصص ويعتبر نظام التجارة التفضيلي اقل صورة التكامل الاقتصادي او المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي.

٠٢ منظمة التجارة الحرة:

تعتبر صفة التجارة الحرة اشمل وأعم من نظام التجارة التفضيلي، حيث ان منطقة التجارة الحرة تعني إزالة القيود الكمية وغير الكمية الخاصة بالتجارة الخارجية بين دول أعضاء الاتحاد الاقتصادي. اما بالنسبة لسياسة التجارة الخارجية لكل دولة من أعضاء الاتحاد الاقتصادي من العالم الخارجي فان كل دولة ترسم سياستها بما يتناسب مع مصلحتها الاقتصادية ولا يشترط التنسيق بين الدول الأعضاء في هذا المجال.

٠٣ الاتحاد الجمركي:

يأتي الاتحاد الجمركي في درجة أعلى من صيغة منطقة التجارة الحرة، حيث يشمل الاتحاد الجمركي تبني دول الاتحاد الاقتصادي تعرفة جمركية موحدة تجاه التجارة الخارجية من دول العالم الخارجي بالإضافة الى إزالة القيود الكمية وغير الكمية في وجه التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

٠٤ السوق المشتركة:

هي الخطوة او المرحلة التالية لمرحلة الاتحاد الجمركي (إذا رغب دول أعضاء الاتحاد الاقتصادي في تكوين سوق مشتركة) ولذا فان السوق المشتركة تتمثل في تحقيق شروط الاتحاد الجمركي (المشار إليها آنفا) بالإضافة الى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء وبدون أية قيود لتصبح الدول الأعضاء سوقا واحدة).



٥. الوحدة الاقتصادية:

تعتبر الوحدة الاقتصادية من أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تقدماً وإنجازاً في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول أعضاء الاتحاد أو التكامل الاقتصادي، حيث إن مرحلة الوحدة الاقتصادية تتضمن تحقيق شروط السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وخصوصاً للسياسات المالية والنقدية بين الدول أعضاء الاتحاد الاقتصادي.

٦. التكامل النقدي:

يمكن تقسيم التكامل النقدي إلى تكامل نقدي جزئي وتكامل نقدي كامل. يشمل التكامل النقدي الجزئي صوراً وصيغاً عديدة من التعاون النقدي الذي لا يصل إلى درجة إنشاء عملة مشتركة. ومن أهم صور التكامل النقدي الجزئي بين مجموعة الدول:

- أ- إقامة اتحاد للمدفوعات.
- ب- تجميع الاحتياطي.
- ج- تنسيق أسعار الصرف.
- د- استخدام عملة موازية.

أما التكامل النقدي الكامل فيتحقق عندما تقوم الدول أعضاء الاتحاد بإنشاء عملة واحدة مشتركة فيما بينها لتحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود. أما في الوطن العربي، فقد أنجزت الدول العربية خلال العقود الماضية عدداً من الخطوات الرامية إلى زيادة التعاون الاقتصادي فيها، غير أن هذه الخطوات لم تحقق الشيء الكثير في واقع العلاقات الاقتصادية العربية، ولم يسجل تطور ملموس في التعامل فيما بينها، فالتجارة البينية في السلع غير النفطية لا تزال متواضعة وحركة تنقل الأفراد العرب بحرية لا تزال محظورة ولا تزال المعوقات السياسية والاقتصادية والمؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي تنتظر الحل الحاسم. ولذلك فإن البيئة الدولية الجديدة أصبحت تفرض تحديات متعددة أمام الدول العربية للشروع في إصلاحات مؤسسية واقتصادية لتجنب سلبيات هذه البيئة الجديدة ولجني المنافع المتوقعة من التغيرات الحاصلة والمساهمة في دمجها وفي هذه البيئة التي تسير نحو العولمة والتكتلات الاقتصادية وعالمية التجارة وتحريرها.

ثالثاً: قيام منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على مستقبل الاقتصاد الدولي والعربي

بعد أن أصبح اتجاه العولمة سائداً الآن ومسيطرًا على العالم خاصة بعد تفكك مجموعة الدول الاشتراكية وتراجع مفهوم الاقتصاد المركز أو الموجه ليحل محله مفهوم اقتصاد السوق واعتماده كأداة أساسية للتنمية وبكل مكونات وادواته ومؤسسته وأهدافه وأنشطته المعتمدة وبموجب هذا المفهوم الذي يسير نحو عالمية التجارة وتحريرها فقد تم التوصل إلى أكبر اتفاق عالمي لتحرير التجارة في ١٥/٤/١٩٩٤ بتوقيع اتفاقية الجات في مراكش منق بل ١٠٩ دول من أصل ١٢٤ دولة بعد أن انتهت سبع سنوات من المفاوضات الشاقة فيما عرف بجولة (الاوروغواي)



للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT). وقد تم إنشاء منظمة التجارة العالمية ضمن إطار هذه الاتفاقية لغرض الإشراف على وتطبيق الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاقية العامة. وستصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة في العلاقات الاقتصادية العالمية المكلفة بالشؤون التجارية إلى جانب صندوق النقد الدولي المكلف بالشؤون النقدية والبنك الدولي المكلف بالشؤون المالية الدولية. وبقيام هذه المنظمة الثالثة يكتمل مسار العولمة الاقتصادية وتكتمل معها الرعاية التامة للنظام الرأسمالي العالمي. إن ما تحاول منظمة التجارة العالمية تحقيقه هو توفير نظام تجاري دولي ذي قواعد معروفة وشفافة تمكنها من تنسيق التجارة الدولية بين الدول أعضائها بشكل يؤدي إلى حماية حقوق الجميع، بعد أن أدت عولمة الاقتصاد إلى التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح كامل الاقتصاد العالمي، حيث أن هذا الإطار الدولي يوف ضمانا لجميع الاقتصاديات الصغيرة منها للوصول على أسواق الدول الأخرى بحرية ودون عوائق، ويعطيها في نفس الوقت القدرة على تطبيق الإجراءات الحمائية ضد المعتدين عليها اقتصاديا عن طريق مجلس تسوية المنازعات المنوطة به للنظر في المخالفات التجارية بين أعضاء المنظمة.

وتقوم منظمة التجارة العالمية بخمس وظائف أساسية:

- ١- تطبيق الاتفاقيات المختلفة.
- ٢- تعمل كمُنبر للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- ٣- تعمل على تسوية سريعة لأي خلاف تجاري قد ينشأ بين الأعضاء.
- ٤- مراقبة السياسات الاقتصادية والتجارية.
- ٥- التعاون مع المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي لضمان تقديم سير التجارة العالمية والسياسات المالية والنقدية معا باتجاه واحد.

وقد كان للجولات السبع السابقة لجولة الأوروغواي اثر كبير في خفض التعريفات والحوافز الجمركية من ٤٠% في أواخر الأربعينات إلى ٥% في جولة طوكيو في ١٩٧٩، التي أرست قواعد تضم أسسا جديدة للدعم ومعايير تعويضية والمعونات الفنية للتجارة (المواصفات القياسية) وإجراءات تراخيص الاستيراد والمشتريات الحكومية والقيم الجمركية وإجراءات لمنع الأغراض، إلا أن جولة الأوروغواي تعتبر الأكثر شمولا من حيث أنها بجانب التركيز على الموضوعات الخاصة بتحرير التجارة الدولية في السلع وكيفية إزالة القيود التي تعوق انسياب التجارة الدولية في هذا المجال سعت الجولة إلى إدخال موضوعات جديدة تمثلت في:

الخدمات والاستثمار.

الملكية الفكرية

بالإضافة إلى تطبيق قواعد " الجات" على قطاعين أساسيين في التجارة الدولية هما قطاعا المنتجات الزراعية والمنسوجات اللذان ظلت تحكمهما ترتيبات استثنائية تخرج عن قواعد الجات.



ومن المتوقع أن تؤدي اتفاقيات جولة اوروغواي بعد تنفيذها التام إلى تحسين الكفاءة والرفاهية الاقتصادية، من وجهة النظر العالمية والوطنية والقطاعية. ومن المرجح أن يأتي التحسن في الرفاهية الاقتصادية للبلدان النامية من:

- ١- تزايد القدرة على المنافسة في أسواق التصدير والأسواق المحلية على السواء. ٢- زيادة الشفافية (أو الوضوح). ٣- تحقيق مستوى أعلى للتكامل بين الأسواق في مجالات السلع والخدمات والاستثمارات (طلال ابو غزالة، "اتفاقية التجارة الدولية وأثرها على الاقتصاد الوطني").

رابعاً: العولمة الاقتصادية الجديدة بعد جائحة فيروس كورونا

لقد أفضت هذه الأزمة الصحية لكوفيد-١٩ إلى العديد من الحواجز الجديدة وبسرعة مذهلة، وقد دفعت الإجراءات التي تمّ وضعها من قبل الدول من إغلاق الحدود وحظر السفر والحد من سلاسل التوريد والقيود على التصدير، الكثيرين إلى التساؤل إذا كانت العولمة والأعمال التجارية الدولية قد تقع ضحية للفيروس التاجي؟ لقد شهدت العولمة تراجعاً ملحوظاً قبل فترة طويلة من تفشي هذا الفيروس، إذ إنها لم تتعافَ منذ بلوغها ذروتها قبل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. إن هذه الجائحة تركز على المخاطر الكامنة في الاعتماد على سلاسل التوريد وأعمال التجارة العالمية، والتشديد على إعادة توطين الإنتاج، والحث على الاعتماد التبادل الدولي، وهذا بدوره أدى إلى زيادة وتيرة التغييرات التي كانت تتحرك منذ فترة طويلة نحو إيجاد شكل جديد ومختلف للعولمة الاقتصادية. إن للترابط العالمي والتبادل للسلع والخدمات ورأس المال والأشخاص والأفكار فوائد لا يمكن إنكارها. ولكن خلال هذه الجائحة دخلت مخاطر تبعية الوعي العام بشكل كامل. فعلى سبيل المثال أن ٧٢% من المرافق التي تنتج المكونات الصيدلانية للاستهلاك الأمريكي تقع في الخارج، معظمها في الاتحاد الأوروبي والهند والصين، وكذلك فرنسا وألمانيا لم تغلق حدودها فحسب، بل منعت تصدير أقنعة الوجه حتى إلى الدول الصديقة. إن فكرة الاعتماد على التبادل الدولي جديرة بإعادة التفكير عندما تحارب كل دولة فجأة من أجل نفسها. إن الأزمة الحقيقية والمباشرة تتعلق بالإمداد والطلب، لكن مما يزيد من صدمة الإمداد هو تراجع الطلب بسبب منع الناس من الخروج من بيوتهم، وعدم توافر البضائع والخدمات التي تعودوا على استهلاكها، فالإمداد يفشل لأن الشركات تغلق أبوابها أو تخفض من قدراتها لحماية الموظفين من الإصابة بفيروس كورونا المستجد، ولا يمكن لأسعار الفائدة المنخفضة التعويض عن النقص في العمال الذين سيتوقفون عن العمل، بالإضافة إلى أن سعر فائدة منخفضاً لن يعوّض الإمدادات التي تمت خسارتها في اليوم أو الأسبوع أو الشهر التالي. إن هذا الفيروس في أيامه الأولى -أظهر هشاشة سلاسل التوريد وحفز الاستجابات الوطنية بدلاً من الاستجابات الدولية، وأظهر أيضاً أن الحكومة الوطنية لا تزال الفاعل الأساسي والملاذ الأخير لمواجهة هذا الفيروس والعواقب الاقتصادية. ومن المرجح أن يرى العالم نسخة مختلفة ومحدودة من التكامل العالمي عن تلك التي عرفناها على مدى العقود الثلاثة الماضية. إن المؤشرات الرئيسة تحمل التغيير: فقبل كوفيد-١٩ كانت تجارة السلع العالمية لا تزال ترتفع،



لكن نسبة إلى إجمالي الناتج للاقتصاد العالمي، فحصّة التجارة والتدفقات المالية عبر الحدود اليوم أقلّ مقارنة بما قبل الأزمة المالية في عام ٢٠٠٧، وتوقّف التقدم في المزيد من تحرير التجارة العالمية فلم يعد إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من عقد من الزمان. يعتقد الكثيرون أن العولمة قد بشرت بالمنافسة العالمية والمنافسة الموسعة وعدم المساواة الموسعة بين الدول وداخلها، ويبدو أن هذه الجائحة هي التهديد المشترك الذي يمكن أن يؤدي إلى عهد جديد من التعاون الدولي. وفي الواقع، فقد اتخذت الحكومات -حتى الآن- قرارات كانت إلى حد كبير من تلقاء نفسها، ومع القليل من التشاور، فقد عقدت مجموعة العشرين قمة طارئة للقادة العالميين عن طريق المؤتمر عن بعد، وأنتجت بياناً لطيفاً للتعهدات المجردة، ولكنها محرومة من أية التزامات محددة، فقد اشترت الحكومة الصينية إنتاج البلاد لأقنعة الوجه بدلاً من رؤيتها تُباع، وحظرت الحكومات الأوروبية الرئيسة تصديرها مؤقتاً، فأزمة الفيروس التاجي عالمية، لكن الردود كانت وطنية حتى الآن. إن العالم يواجه احتمال العودة إلى الاقتصاد الطبيعي بالاعتماد على النفس، وهذا مغاير لمفهوم العولمة، فإن العودة إلى الاقتصاد الطبيعي تعني تحرك الدول نحو اقتصاد الاعتماد على الذات، فالتحول إلى الاقتصاد الطبيعي لن يكون مدفوعاً بالضغوط الاقتصادية العادية، ولكن بمظاهر قلق أساسية تتمثل بمرض وبائي والخوف من الموت، ولهذا السبب فقد تكون الإجراءات الاقتصادية القياسية مسكنة من الناحية الطبيعية، فهي تستطيع، ويجب أن توفر الحماية للناس الذين يخسرون وظائفهم، وليس لديهم ما يستندون عليه، أو ممن لا تأمين صحياً لديهم، وبهذا المعنى أصبح الناس غير قادرين على دفع فواتيرهم، وسيخلق هذا صدمات متتالية من البيوت إلى أزمت المصارف. فكلما طال أمد الأزمة ظهرت المعوقات أمام حركة الناس والبضائع ورأس المال، وتحول الوضع إلى حالة عادية، فالمصالح الخاصة التي ستظهر ستحاول الحفاظ عليه، بالإضافة إلى أن المخاوف من ظهور وباء جديد قد تفتح الباب أمام دعوات للاكتفاء الذاتي على الصعيد الوطني، وبهذا المعنى فإن المصالح الاقتصادية والمخاوف الصحية المشروعة تصبح مترابطة، مع أن هذا التحرك ليس محتوماً، فلو استطاعت الحكومات الوطنية السيطرة على الأزمة الحالية أو تجاوزها خلال الأشهر المقبلة أو في عام، فإن هناك إمكانية لعودة العالم إلى طريق العولمة. إن هناك حجة واضحة تدعو إلى تنسيق الاستجابة على المستوى الدولي لأثار الانتشار الواسع لهذا الوباء على مستوى عدد كبير من البلدان، والروابط الاقتصادية الواسعة العابرة للحدود، وكذلك الآثار الكبيرة على الثقة والتي تحد من النشاط الاقتصادي وتؤثر على الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية، فيجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان التي لديها قدرات محدودة في مجال الصحة لكي تتجنب وقوع كارثة إنسانية، ويجب على صندوق النقد الدولي دعم البلدان المعرضة للخطر من خلال تسهيلات الإقراض المختلفة لبلدان الأسواق الصاعدة ومنخفضة الدخل (د. غيث ناصر العيطان، العولمة الاقتصادية الجديدة بعد جائحة فيروس كورونا).



الفصل الثاني: التعاون الدولي بين الكويت والصين

القسم الأول: العلاقات الصينية الكويتية التاريخية:

تُعتبر دولة الكويت أول دولة خليجية عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وذلك في ٢٢ مارس عام ١٩٧١، وكانت العلاقات قد نشأت فعلياً قبل إقامة العلاقات الرسمية حينما زار الشيخ الراحل جابر الأحمد الصباح دولة الصين في ١٩٦٥ والتقى عدداً من المسؤولين هناك، من أبرزهم رئيس جمهورية الصين آنذاك ليو شاونشي. وعلى مدى الأعوام ظلت العلاقات الصينية الكويتية تتطور بشكل سلس بفضل رعاية قيادتي البلدين والجهود المشتركة من الجانبين، مما حقق إنجازات مثمرة في كل مجالات التعاون، فتبقى الكويت دائماً في مقدمة دول المنطقة في تعاونها مع الصين. كانت الكويت تدعم سياسة الصين الواحدة، فقد كانت الكويت من الدولة الداعمة لإستحواذ جمهورية الصين الشعبية لمقعدها الدائم في الأمم المتحدة عام ١٩٧١. وبالمقابل تؤيد الصين وبخزم في حماية سيادة واستقلال دولة الكويت ([/https://ar.wikipedia.org](https://ar.wikipedia.org)).

الجدول (١) تبادل الزيارات الرئيسية بين الصين والكويت

زيارات الصين الى دولة الكويت		زيارات الكويت الى جمهورية الصين	
الرئيس يانغ شانغكون	١٩٨٩	امير الكويت جابر	١٩٦٥-١٩٩٠-١٩٩١
وزير الخارجية تشيان كيشين	١٩٩٠	ولي العهد ورئيس الوزراء سعد	١٩٩٥
رئيس مجلس الدولة لي بينغ	١٩٩١	صباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية	١٩٧٧-١٩٨٨-١٩٩٠ مرتين
نائب رئيس مجلس الدولة لي لانكين	١٩٩٣	رئيس مجلس النواب السعدون	١٩٩٣
نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني وانغ بينغ تشيان	١٩٩٣	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع أحمد سالم	١٩٩٩
نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني	١٩٩٥	نائب رئيس مجلس النواب مشاري العنجري	٢٠٠١



			وو جي بينغ
٢٠٠١	وزير الإعلام أحمد الفهد الأحمد الصباح	١٩٩٥	مستشار الدولة لوه جان
٢٠٠١	المحافظ علي الجابر الأحمد الصباح	٢٠٠٠	نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني تومور داوامات
٢٠٠٢	وزير المالية والتخطيط شبلاشي	٢٠٠٠	نائب رئيس مجلس الدولة وو بانغ قوه
٢٠٠٢	وزير الاتصالات عبد الله	٢٠٠٠	الوزير تان جيا شيوان
٢٠٠٢	رئيس الأركان العامة مومينغ	٢٠٠٢-٢٠٠١	وزير إدارة الاتصال الدولي باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني داي بينغو
٢٠٠٣	نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع مبارك	٢٠٠٣	مستشار الدولة سيماي أيمات
٢٠٠٤	رئيس الوزراء صباح	٢٠٠٦	وزير الخارجية لي تشاو شينغ
٢٠٠٤	وزير المالية نوري	٢٠٠٨	وزير الدائرة الدولية للجنة المركزية
٢٠٠٥	وزير الطاقة فهد		
٢٠٠٦	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية محمد		
٢٠٠٩	الأمير الصباح		



القسم الثاني: التعاون الاقتصادي والتجاري بين الكويت والصين:

بدأت الصين والكويت التجارة المدنية المباشرة في وقت مبكر من عام ١٩٥٥. منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أصبحت التبادلات الاقتصادية والتجارية الثنائية أكثر تواتراً، وازداد حجم التجارة الثنائية. بلغ حجم التجارة بين الصين والكويت في عام ٢٠٠٨، ٦,٧٨ مليار دولار أمريكي، منها الصادرات الصينية ١,٧٤ مليار دولار أمريكي، والواردات ٥,٠٤ مليار دولار أمريكي. تعد الكويت أكبر مورد للقروض الرسمية التفضيلية للصين بين الدول العربية. منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن، قدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للصين ٨١٠ مليون دولار أمريكي من القروض بشروط ميسرة. في عام ١٩٩٨، تبرعت الحكومة الكويتية بما مجموعه ٣ ملايين دولار أمريكي نقدًا للحكومة الصينية عندما عانت الصين من فيضانات خطيرة (<https://www.weforum.org>).

الجدول (٢) الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والمختلفة الموقعة بين الحكومتين الصينية والكويتية

السنة	الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والمختلفة الموقعة بين الحكومتين الصينية والكويتية
١٩٨٠	اتفاقية التجارة
١٩٨٠	اتفاقية تعاون ثقافي
١٩٨٠	اتفاقية نقل طيران مدني
١٩٨٢	قامت الصين بإيفاد العديد من المدربين الرياضيين إلى الكويت وإرسال الطلاب إلى الدولة العربية سنويًا. وقعت الصين والكويت
١٩٨٥	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار
١٩٨٦	اتفاقية إنشاء لجنة اقتصادية وتجارية مشتركة
١٩٨٩	اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.
١٩٨٩	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني
١٩٩٢	اتفاقية تعاون رياضي

في الوقت الراهن وفي ازمة كورونا تشير النتائج الى أن إجمالي صادرات دولة الكويت وفق تقارير الإدارة العامة للإحصاء لعام ٢٠١٩ كان ١٩,٦ مليار دينار كويتي،



تشكل الصين منها حوالي ١,٧% فقط. في حين إن إجمالي الواردات من البضائع إلى دولة الكويت كان حوالي ١٠,١ مليارات دينار كويتي، تشكّل المنتجات الصينية منها حوالي ١٨,٨%، ما يعني تأثر السوق الكويتي بهذه المخاطر إذا استمر وجود فيروس كورونا، وعدم إيجاد حل لهذه المشكلة، أما بخصوص قيمة الواردات من جمهورية الصين الشعبية لدولة الكويت، فتشير النتائج إلى أنها بلغت حوالي ١,٩ مليار دينار كويتي، وبنسبة نمو تقدر بحوالي ٧,٦% على أساس سنوي. كما تعتمد الكويت على السوق الصيني في تصدير بضائعها، التي تقدر قيمتها بحوالي ٣٢٢,٧ مليون دينار كويتي، والتي تعتبر من أهم الأسواق التي تستهدف دولة الكويت لبيع منتجاتها فيها. وعلى الرغم من ذلك، فإن دولة الكويت تعتمد على بقية أسواق دول العالم المختلفة بشكل متباين لبيع المنتجات - خصوصاً النفطية ومشتقاتها. أما بخصوص تأثير فيروس كورونا على البضائع المستوردة إلى دولة الكويت، فإن ذلك سيكون كبيراً كما تم توضيحه في هذا التقرير وبنسبة تصل إلى ١٨,٨% وبقيمة بضائع تتراوح ما بين ١,٩ مليار دينار (الإدارة العامة للإحصاء الكويتي).

إن التأثير الاقتصادي لهذا الفيروس على دولة الكويت قد يستمر ليصل إلى أداء الاتفاقيات التي تم إبرامها مع جمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠١٨، والتي تضمنت الصناعات الدفاعية، التجارة الإلكترونية، تشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى التعاون في مجال الاتصالات. ومن جانب آخر، فقد قدرت وكالة بلومبيرغ خسائر الاقتصاد العالمي بسبب فيروس كورونا بنحو ١٦٠ مليار دولار (حوالي ٥٠ مليار دينار كويتي) وسط تباطؤ متوقع في النمو العالمي للأعوام القادمة. ولعل البديل لذلك الكساد في الأسواق الصينية سيكون نشاطاً أكبر لأحدى الدول العالمية الواعدة. ولعلها تكون الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، البرازيل، أو ان تعود حصتها للولايات المتحدة الأمريكية، ويعتمد هذا الانتقال إلى مدى استمرار أزمة فيروس كورونا على الصين (https://alqabas.com/article).

الجدول ٣ حجم الصادرات والواردات من/الى الصين للكويت (٢٠١٥ - ٢٠١٩)

القيمة : مليون دينار كويتي (الإدارة العامة للإحصاء الكويتي)

المعدل	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
٢٦٩,٣	٣٢٢,٧	٣٢٨,٣	١٨٥,٠	١٧٨,٢	٢٦٨,٦	حجم الصادرات الى الصين
١٦٥٨,٥	١٩٠١,٣	١٨٧٠,٦	١٧٣٥,٨	١٤٧٨,٤	١٦١٥,٧	حجم الواردات من الصين



المصدر: الإدارة العامة للإحصاء الكويتي

الفصل الثالث سلبيات وإيجابيات العولمة الاقتصادية

السلبيات:

- ١- إن ظاهرة العولمة أدت إلى تزايد حجم ظاهرة الفقر على المستوى العالمي ككل وحتى الدول التي ترعى هذه الظاهرة قد ازدادت بها هذه الظاهرة.
- ٢- أدت العولمة إلى ازدياد حجم البطالة في كل دول العالم بما فيها البلدان الراحية لهذه الظاهرة، وذلك اعتمادها على تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق عملية الخصخصة (<https://alqabas.com/article/164340>).
- ٣- ساهمت العولمة وساعدت على انتشار الفساد المنظم والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة.
- ٤- أدت العولمة إلى انهيار الكثير من الاقتصاديات في دول العالم عن طريق المضاربات المالية
- ٥- تعمل العولمة على تهميش الهوية الوطنية والثقافية كتمهيد من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- ٦- للعولمة تأثيرات كبيرة على الموارد البشرية عن طريق التأثير على تنشئة وتنمية هذه الموارد من خلال تقليص الإنفاق على الخدمات العامة كالصحة والتعليم، وكذلك من خلال تخفيض الأجور، بالإضافة إلى إضعاف النقابات العمالية المدافعة عن حقوق هذه الموارد، كذلك تؤدي العولمة إلى ضرورة الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية بما يتناسب مع ثورة المعرفة والاتصالات بحيث تصبح أغلب المهارات والمعارف التي تمتلكها الموارد البشرية لا تتناسب مع متطلبات العولمة.
- ٧- بالرغم من السلبيات الكثيرة لظاهرة العولمة فإنها تحمل بعض الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها.

الإيجابيات:

من خلال توصلنا إلى الآثار السلبية الكبيرة المرافقة لظاهرة العولمة وإمكانية الاستفادة من بعض الإيجابيات فإننا نجد أن على البلدان العربية ومنها الكويت أن تحاول قدر الامكان الاستفادة من الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها والمرافقة لهذه الظاهرة الواقعية والتخفيف من السلبيات عن طريق تهيئة وتنمية الموارد البشرية القادرة على أن تكون فاعلة في ظل هذه الظاهرة وفي المجالات كافة بحيث تكون هناك كوادر بشرية تقوم بدراسة أبعاد هذه الظاهرة وأهدافها وتقوم هذه الكوادر بوضع الخطط والبرامج على المستوى الكلي وفي المجالات كافة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية بحيث تستطيع هذه الكوادر التأسيس لمجتمع قوي مدرك لأبعاد هذه الظاهرة على المستوى الوطني قادرة على مجابهة المخاطر التي تحملها على المستوى



الثقافي والسياسي والاقتصادي، ومسخرة الإيجابيات الناجمة عنها في مسيرة التنمية بأشكالها المختلفة بشكل عام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص

الخاتمة:

ان إقامة الشراكة الاستراتيجية الصينية الكويتية، يتطور حول التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات باستمرار وتم تقديم إجابة مرضية. حيث تتعمق الثقة السياسية المتبادلة بين البلدين، وتتكثف التبادلات رفيعة المستوى. يدعم كلا الجانبين بقوة المصالح الأساسية لبعضهما البعض ويحافظان على التنسيق والتعاون على المسرح الدولي مثل الأمم المتحدة، تمت الترقية بالشراكة الاستراتيجية والتعاون متبادل المنفعة بين الصين ودولة الكويت في مكافحة وباء الالتهاب الرئوي الناجم عن فيروس كورونا الجديد. في مواجهة الأزمة، تسير الصين ودولة الكويت في نفس القارب ليساعدا بعضهما البعض أمام الأزمة، وأصبحتا صورة حية للمصير المشترك الصيني الكويتي. تبادل الرئيس شي جين بينغ والشيخ صباح الأحمد الجابر المبارك الصباح أمير الكويت رسائل للتعبير عن الدعم والمساعدة المتبادلين. يجب أن نتمسك بالقيادة رفيعة المستوى وأن نعزز التنسيق الاستراتيجي. إن الصين على استعداد للعمل مع دولة الكويت من أجل تنفيذ الإجماع الهام الذي توصل إليه زعيما البلدين بحزم وإعطاء دور كامل للدور القيادي للتبادلات رفيعة المستوى في العلاقات الثنائية. وللحفاظ على التواصل والتنسيق المنتظم بشأن العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وتوسيع التوافق بشكل مستمر، وتعزيز وتعميق الثقة السياسية المتبادلة، ومواصلة التفاهم المتبادل ودعم المصالح الأساسية والشواغل الرئيسية لبعضهما البعض. يجب علينا تعزيز التضامن والتعاون للتغلب على التهديدات الأمنية غير التقليدية. في عصر العولمة الاقتصادية، تتشابك القضايا الأمنية التقليدية وغير التقليدية. في مواجهة التحديات العالمية الناجمة عن وباء الناجم عن فيروس كورونا الجديد، يجب على الصين ودولة الكويت تعزيز التعاون الاستراتيجي بنشاط، والعمل معاً لمكافحة الوباء يدا بيد، ودعم بعضهما البعض بقوة. إن الصين على استعداد لمواصلة تعزيز التعاون في مجال الصحة العامة بين البلدين، ومواصلة تقاسم تجربة الوقاية والرقابة والتشخيص والعلاج مع الجانب الكويتي، وتعزيز التعاون في تطوير اللقاحات، وبناء مجتمع صحي مشترك صيني كويتي. يجب استكشاف الإمكانيات وتوسيع التعاون العملي في مختلف المجالات. تعتبر الصين ودولة الكويت شريكين طبيعيين في البناء المشترك لمبادرة "الحزام والطريق". إن الصين على استعداد لمواصلة تعزيز دمج "مبادرة الحزام والطريق" مع "الرؤية الكويتية الوطنية ٢٠٣٥" والمشاركة بنشاط في بناء المشاريع الكبرى مثل المنطقة الاقتصادية بشمال الكويت، ومساعدة الكويت في تحقيق تنمية اقتصادية متنوعة، وخلق معيار جديد للتعاون الاستراتيجي باستمرار بين الجانبين. مواصلة توسيع التعاون بين الجانبين في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتمويل والتجارة والاستثمار، والعمل بنشاط على تعزيز الانتعاش الاقتصادي، وإطلاق العنان لإمكانيات التنمية، وحماية التعددية والتجارة الحرة. نحن بحاجة إلى تعزيز التبادلات الانسانية وتعزيز تواصل القلوب. تستعد الصين لتعزيز التواصل والتنسيق مع دولة الكويت، وتسعى جاهدة لتحقيق تسهيلات التأشيرة في أقرب وقت لتسهيل تبادل الأفراد.



(<https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news>) وتوثيق التبادل والتعاون بين بنوك الفكر ووسائل الإعلام والشباب بين البلدين وتعزيز العلاقات الثقافية والسياحية. وتعزيز إنشاء أول مركز ثقافي في منطقة الخليج بأسرع وقت ممكن في دولة الكويت لبناء جسر التواصل الصادق بين الشعبين. إن الصين ودولة الكويت صديقان حميمان تربطهما الثقة المتبادلة وشريكان مخلصان علي أساس التعاون الصادق. نحن على استعداد للعمل مع دولة الكويت لدفع الشراكة الاستراتيجية بين الصين والكويت إلى مستوى جديد ، ولافادة البلدين والشعبين بشكل أفضل ، وضخ دفعة جديدة في تعزيز التنمية السلمية في المنطقة ، والمساهمة بقوة جديدة في بناء مجتمع المستقبل المشترك بين الصين والعالم العربي .

المصادر:

- ١- الادارة العامة للاحصاء الكويتي
- ٢- طلال ابو غزالة ، " اتفاقية التجارة الدولية وآثرها على الاقتصاد الوطني "
- ٣- ورد في تشو مسكي، نعموم : قوى وآفاق، تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي، ترجمة ياسين الحاج صالح، دار الحصاد، دمشق ١٩٩٨ / ص ٦٢.
- ٤- د. غيث ناصر العيطان ، العولمة الاقتصادية الجديدة بعد جائحة فيروس كورونا
- ٥- <https://ar.wikipedia.org/>
- ٦- <https://www.who.int/ar>
- ٧- <https://alqabas.com/article/164340>
- ٨- <https://www.fmprc.gov.cn/mfa>
- ٩- [/https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news](https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news)
- ١٠- <https://www.alraimedia.com/Home/Details?id=709eb647-f696-4bc7-9af9-7de0c742d5ac>
- ١١- <https://www.mof.gov.kw/TheMOFNews/MOFNewsDisplay.aspx?NewsID=1342>
- ١٢- <https://alqabas.com/article>



www.mecsaj.com/ar

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية لـ MECSJ

العدد الثامن والعشرون (آب) ٢٠٢٠

ISSN: 2617-9563

المصادر الاجنبية:

11-World Trade Organisation

12-<https://www.weforum.org>-